الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية
2017

05 ديسمبر 2017

منشور عدد 04 بتاريخ
من وزير الشؤون المحلية والبيئة
إلى
السادة الولاة
ورؤساء النيابات الخصوصية بالبلديات

الموضوع : حول تطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.
المصاحيب : 8 ملاحق.

وبعد، أتشرف بإعلامكم أن **المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017** المتعلق **بتطهير مديونية البلديات** أوصى خاصة بما يلي:

1- إقرار فرضية **تحمّل الدولة** للديون المتخلدة بذمة **64 بلدية لفائدة المؤسسات العمومية** في حدود مبلغ **100 مليون دينار**، يتم تسويتها **دفعة واحدة سنة 2018**، وذلك باعتماد **محاضر اعتراف بالدين** بين كل بلدية ومؤسسة عمومية معنية، مع تولي مصالح وزارة المالية اعتمادها دون الحاجة لتوفير سيولة مالية حقيقية.

2- إنهاء الإجراءات المتعلقة **بإمضاء محاضر الإعتراف بالدين** بين البلديات والمؤسسات العمومية المعنية **في أجل أقصاه موفى شهر مارس 2018.**

3- إحداث **لجنة قيادة على المستوى الجهوي بإشراف الكاتب العام للولاية** وبعضوية أمين المال الجهوي ومدير المكتب الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، تتولى متابعة تنفيذ إجراءات ضبط مبالغ الديون المحينة مستوجبة الخلاص **بعنوان سنة 2016 وما قبلها** بالبلديات **وإمضاء محاضر الاعتراف بالدين** مع المؤسسات المعنية.

ولتجسيم ذلك، فإن الأمر يقتضي إتخاذ التدابير التالية:

1/ على مستوى التمشي المعتمد:

بهدف تطهير الوضع المالي **لكافة البلديات المعنية** وإعدادها لمواكبة المسار اللامركزي الجديد بمزيد من **الكفاءة والنجاعة والفاعلية في الأداء**، فإنها **مدعوة بإشراف السادة الولاة لتطهير مديونيتها** تجاه **المؤسسات العمومية والخاصة** خلال سنتي 2018 و2019 **على أقصى تقدير** وفقا للآليات والروزنامة التي تم إقرارها بالمجلس الوزاري المضيق المشار إليه أعلاه، وذلك على النحو التالي:

- **بخصوص تسوية ديون 64 بلدية مشمولة بتحمل الدولة لكامل ديونها المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية أو جانب منها، وذلك حسب البيانات الموالية:**
  - **28 بلدية تتحمل الدولة كامل ديونها** المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، على أن تتعهد البلديات المعنية **بتسوية كامل ديونها مستوجبة الخلاص لفائدة الخواص على حساب مواردها الذاتية** وذلك على إمتداد سنة 2018 أو خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين (ملحق عدد 1)**.

  - **36 بلدية تتحمل الدولة جانب من ديونها** المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، على أن تتعهد البلديات المعنية **(ملحق عدد 2)**:

- بتسوية **بقية ديونها** مستوجبة الخلاص **لفائدة المؤسسات العمومية على حساب مواردها الذاتية** وذلك بعد أن تتولى مصالحنا المعنية بالوزارة **ضبط المبالغ النهائية لهذه الديون** على ضوء نتائج تحيين مبالغها بعنوان سنة 2016 وما قبلها. ويمكن لهذه الشريحة من البلديات **الإستئناس** بالمبالغ المبينة بالجزء السفلي من **الملحق عدد 3-1** المرفق بهذا المنشور من حيث **نسبة توزيع التحملات بين الدولة والبلدية** والتي سبق أن تم ضبطها على أساس تشخيص مديونية

البلديات **لسنة 2015** المعروضة على أنظار المجلس الوزاري المضيق (قبل التحيين).

- بتسوية **كامل ديونها** مستوجبة الخلاص **لفائدة الخواص على حساب مواردها الذاتية.**

وذلك على إمتداد سنة 2018 أو خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين.**

ويجدر التأكيد بمناسبة ضبط ديون المؤسسات العمومية والخواص المتخلدة بذمة البلديات على ضرورة **إعتماد الضوابط التالية:**

- يقصد بديون البلديات مستوجبة الخلاص **بعنوان سنة 2016 وما قبلها** كل المتخلدات التي **حل أجل خلاصها** في موفى سنة 2016 دون أن يتم سدادها سواء المتعلقة بالديون المجدولة أو المبرمة خلال سنة 2016 وما قبلها خارج إطار الجدولة. غير أنه لا تدرج مبالغ الديون التي لم يحل بعد أجل خلاصها في موفى سنة 2016.

- تتعهد سلطة الإشراف الجهوية **بتحميل ديون المؤسسات العمومية** المتخلدة بذمة البلديات **التي تم تقسيمها على حساب البلدية الأم** (بالنسبة لبلديتي القصرين والقصر) وذلك في حالة توليها توزيع الأعباء بين هذه الأخيرة والبلديات المحدثة في إطار عملية فك الإرتباط، **وتفادي تحميل البلديات الجديدة** أية أعباء بهذا العنوان.

- **بخصوص تسوية ديون المؤسسات العمومية والخاصة المتخلدة بذمة بقية البلديات** (200 بلدية دون إعتبار البلديات التي لا تتخلد بذمتها ديون)، فيتعين تسويتها **بالإعتماد على الموارد الذاتية لكل بلدية** حسب التمشي التالي:
  - **بالنسبة للبلديات التي تتخلد بذمتها مبالغ ضئيلة (50 أد) مترتبة عن ختم التصرف المالي للسنة المنقضية (2016)**، فيتعين تسوية كامل

متخلداتها بصورة كلية **في أجل أقصاه موفى شهر أفريل 2018، وتفادي إبرام أية متخلدات جديدة بعنوان تصرف سنة 2017.**

- **بالنسبة للبلديات التي تتخلد بذمتها مبالغ متفاوتة الأهمية**، فيتعين تسويتها على **إمتداد سنة 2018** أو خلال **سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير** بالإعتماد على **مواردها الذاتية** ووفق **روزنامة** يتم ضبطها حالة بحالة **بحسب أهمية مبلغ الدين**، بالتنسيق مع سلطة الإشراف ذات النظر، ثم عرضها على **مصادقة المجلس البلدي** وترسيم الإعتمادات اللازمة للغرض ضمن الميزانية السنوية مع التأكد من ذلك بمناسبة المصادقة عليها.

2/ على مستوى تعبئة الموارد الذاتية لتطهير المديونية:

بقطع النظر عن المتخلدات التي سيتم تحملها من قبل الدولة كليا أو جزئيا، فإن كافة البلديات المعنية مدعوة للعمل على **مزيد تعبئة مواردها الذاتية للإيفاء بتعهداتها تجاه المتعاملين معها** وذلك حفاظا على سلامة توازناتها المالية.

ولهذا الغرض يتعين عليها بمناسبة إعداد ميزانيتها لسنتي 2018 و2019 ومناقشتها والمصادقة عليها من قبل سلطة الإشراف المختصة إعطاء **الأولوية المطلقة لتغطية الديون المبرمج خلاصها وفق الروزنامة المصادق عليها من قبل المجلس البلدي وإعتبارها نفقات إجبارية**، وذلك بتخصيص **فوائض العنوان الأول كليا أو جزئيا**، وكذلك الشأن بالنسبة لفواضل الإعتمادات الذاتية للعنوان الثاني، **لسداد الديون** سواء تعقلت هذه النفقات بديون العنوان الأول أو الثاني، علاوة على ترسيم الإعتمادات الضرورية **لتغطية حاجياتها السنوية الإعتيادية للتصرف** خاصة بعنوان مصاريف إستهلاك الماء والكهرباء والهاتف والمحروقات ..... **على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة** تراعي مختلف التعهدات المحمولة عليها تفاديا لإبرام ديون جديدة.

ويجدر التأكيد على ضرورة إعتماد الضوابط التالية:

- عدم الأخذ بعين الإعتبار مبالغ الديون التي **لا تتوفر في شأنها مؤيدات الصرف وفقا للتراتيب الجاري بها العمل أو التي شملها التقادم بمرور الزمن.**

- مواصلة تخصيص موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية لسداد مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز **والإنخراط في عملية التسوية الشاملة لمستحقات الجانبين** حفاظا على سلامة التوازنات المالية لكلا الطرفين، مع العمل مستقبلا على عدم الربط بين نفقات إستهلاك التيار الكهربائي وموارد الصندوق عملا **بمبدإ عدم التخصيص.**

- ترسيم **كامل الإعتمادات السنوية الضرورية** بعنوان خلاص مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية **أصلا وفائدة بميزانية البلديات**، مع إعطاء **الأولوية** بالنسبة **للبلديات مراكز الولايات** لتغطية نفقات أصل الدين المرسمة بالعنوان الثاني من مواردها المتأتية من **مدخر المال المشترك.**

- ترشيد المجهود المبذول لتعبئة الموارد الذاتية لفائدة العنوان الثاني والمخصص لإنجاز المشاريع البلدية بالنسبة للبلديات التي **تتوفر لديها سيولة مالية هامة دون القدرة على إستهلاكها** نتيجة ضعف نسق إنجاز المشاريع وهو ما يتطلب بالنسبة لسنة 2018 تعبئتها **لفائدة تسوية المتخلدات** وتدعيم قدرات التصرف.

- إعتماد **نتائج الإحصاء العشري** للعقارات المبنية وغير المبنية للفترة 2026/2017 **لتنمية الموارد الذاتية البلدية** الجبائية منها وغير الجبائية من خلال الحرص على تثقيل **جدول التحصيل السنوي** للعقارات المبنية وغير المبنية خلال شهر جانفي 2018، وتثقيل **عقود أكرية** الأملاك البلدية وعقود لزمات المعاليم الواجبة **بالأسواق والمسالخ**، علاوة على مختلف المعاليم الأخرى وخاصة **المتعلقة بالإشغال الوقتي للطريق العام.**

3/ على مستوى توزيع التحملات بين الهياكل المتدخلة:

بغاية إحكام توزيع الأدوار بين كافة الهياكل المتدخلة وضمان إحترام روزنامة الإنجاز، فإنه يتم توزيع التحملات **مركزيا وجهويا ومحليا** على النحو التالي:

مراحل التنفيذ	آجال التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
- **إعلام البلديات المعنية** (64 بلدية) بقرار تحمل ديون المؤسسات العمومية بصورة **كلية أو جزئية** مع تعهدها بخلاص ديون المؤسسات الخاصة، **وكذلك الشأن** بالنسبة لبقية البلديات التي يتعين عليها تسوية متخلداتها **على حساب مواردها الذاتية** وأخذها بعين الإعتبار ضمن ميزانيتها لسنتي 2019/2018 **على أقصى تقدير** وضبط روزنامة التنفيذ حالة بحالة.	قبل يوم 15 ديسمبر 2017	**وزارة الشؤون المحلية والبيئة**
- **إحداث لجان قيادة جهوية** بكل ولاية لمتابعة تنفيذ إجراءات ضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، **والتعهدات** المحمولة على البلديات المعنية وفق لآليات التسوية المشمولة بها (**الصنف الأول**: تحمل كلي أو جزئي من قبل الدولة لديون المؤسسات العمومية - **الصنف الثاني:** تسوية ذاتية للديون).	قبل موفى ديسمبر 2017	**الولاية** (بالتنسيق مع كافة البلديات وممثلي المؤسسات العمومية المعنية)
- **عقد جلسات لجنة القيادة** لضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها.	جانفي/ فيفري 2017	**الولاية**
- **إستكمال كافة إجراءات ضبط الديون:** *** بالنسبة لـ 64 بلدية (ملف عدد 1):** - إمضاء محاضر الإعتراف بالدين مع المؤسسات العمومية المعنية. - إمضاء روزنامة تسوية المتخلدات العمومية والخاصة حسب الحال. *** بالنسبة لبقية البلديات (ملف عدد 2):** - إمضاء محاضر الإعتراف بالدين مع المؤسسات العمومية المعنية. - إمضاء روزنامة تسوية المتخلدات العمومية والخاصة على حساب مواردها الذاتية بعد المصادقة عليها من قبل المجلس البلدي.	**موفى مارس 2018**	**الولاية** (بالتنسيق مع كافة البلديات وممثلي المؤسسات العمومية المعنية)
- **موافاة وزارة الشؤون المحلية والبيئة بالملفين عدد 1 وعدد 2.**	بداية من الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018	
- **إحالة** محاضر الإعتراف بالدين إلى مصالح **وزارة المالية** لتسويتها دفعة واحدة بالتنسيق المؤسسات العمومية المعنية.	شهر ماي 2018	**وزارة الشؤون المحلية والبيئة**

4/ على مستوى المتابعة الجهوية:

بهدف ضمان حسن تنفيذ التدابير التي تم إقرارها لتطهير مديونية البلديات، يتم على المستوى الجهوي **إحداث لجنة قيادة بإشراف شخصي من الكاتب العام للولاية** وبعضوية خاصة **رئيس دائرة الشؤون البلدية بالولاية وأمين المال الجهوي ومراقب المصاريف العمومية ومدير المكتب الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** لمتابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلديات المشمولة بهذا الإجراء، وتتولى لجنة القيادة على وجه الخصوص:

- **عقد جلسة أولى خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2018** بكافة ممثلي بلديات الولاية (رؤساء النيابات الخصوصية البلدية والكتاب العامين بها) والمؤسسات العمومية المعنية (المؤسسات الدائنة) **بعد ضبط قائمتها بكل دقة وذلك للتعريف بالتدابير التي تم إقرارها** في هذا الخصوص، مع دعوة ممثلي المؤسسات العمومية لإعداد قائمات الديون الراجعة لها بعنوان سنة 2016 وما قبلها، **دون إعتبار مستحقات سنة 2017** التي تبقى مستوجبة الخلاص في إطار التنفيذ الإعتيادي للميزانية.

- إعتماد **كشوفات المديونية** المشخصة لحد موفى ديسمبر 2016 (4 جداول متابعة) والتي تم إعدادها من قبل كافة البلديات وتوجيهها للوزارة قصد الإستئناس بها عند تحيين معطيات الديون **ومقاربتها** مع معطيات المؤسسات العمومية.

- **تخصيص الجلسات الموالية لضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص** بعنوان سنة 2016 وما قبلها لكل مؤسسة عمومية وبلدية معنية بالإستئناس بالمعطيات المضمنة **بالملحق عدد 3-1 وعدد 3-2** بهذا المنشور.

- **إمضاء محاضر إعتراف بالدين** بين كل مؤسسة عمومية وبلدية معنية مشمولة بقرار التحمل **الجزئي أو الكلي** (64 بلدية) من قبل الدولة حسب أنموذج يتم إعتماده للغرض (**الملحق عدد 4**)، وكذلك الشأن بالنسبة لبقية

البلديات المعنية بالتسوية **على مواردها الذاتية** حسب أنموذج يتم إعتماده للغرض (**الملحق عدد 5**).

- تولي البلديات **ضبط روزنامة خلاص الديون** خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين** والمتخلدة لفائدة:
  - **المؤسسات الخاصة (الملحق عدد 6).**
  - **المؤسسات العمومية (الملحق عدد 7).**

- **متابعة ترسيم الإعتمادات** بميزانية البلديات المعنية لسنتي 2018 و2019 بإستثناء ميزانية البلديات التي تتم المصادقة عليها مركزيا **وتنفيذ التعهدات المحمولة عليها**، مع الحرص على **عدم إبرام البلديات لديون جديدة بأي عنوان كان.**

- تولي لجنة القيادة الجهوية **إعداد تقرير دوري خلال سنتي 2018 و2019** (كل 6 أشهر خلال شهري جويلية وجانفي) يرفع إلى المصالح المعنية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة (الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية) حول **متابعة تنفيذ التعهدات** المتعلقة بتطهير مديونية البلديات والتدابير الجديدة للتدارك التي تقترحها لجنة القيادة الجهوية عند الإقتضاء، علاوة على **تقرير نهائي** خلال شهر **جانفي 2020.**

- تكليف **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** بعقد جلسات **متابعة دورية للوضع المالي للبلديات** الراجعة بالنظر للولاية مباشرة إثر نهاية كل ثلاثية (أشهر أفريل – جويلية – أكتوبر – جانفي) بالإعتماد على المؤشرات المالية المدرجة **بمنظومة "أدب بلديات" ووضعية مديونيتها** وإتخاذ التدابير المناسبة في شأنها.

ويجدر التأكيد على ضرورة موافاة **مراقب المصاريف العمومية المختص بنسخة من محاضر الإعتراف بالدين** بالنسبة للمتخلدات الراجعة للمؤسسات العمومية **وبروزنامة تسوية**

الديون لكافة البلديات المعنية بالولاية للمساعدة على متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة عليها بمناسبة تنفيذ الميزانية.

5/ على مستوى التعهدات المحمولة على البلديات:

- **عرض مقتضيات هذا المنشور ونتائج تشخيص مديونية البلدية** لفائدة المؤسسات العمومية والخواص وروزنامة الخلاص على **مداولة المجلس البلدي** خلال **الدورة العادية لشهر فيفري 2018** أو خلال **دورة إستثنائية** عند الإقتضاء.

- **وجوبية** إدراج **بجدول أعمال الدورات العادية للمجلس البلدي** (4 دورات عادية) المسائل التالية:

- متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلدية **لتطهير مديونيتها** في إطار تطبيق مقتضيات هذا المنشور.
- تقييم **الوضع المالي للبلدية** على مستوى تنفيذ الميزانية **إيرادا وإنفاقا.**
- متابعة **تثقيل وإستخلاص** الموارد المثقلة **بالتنسيق مع القابض البلدي** وخاصة منها العقارات المبنية والأراضي غير المبنية والأسواق والمسالخ المستلزمة وعقود الأملاك المسوغة، علاوة على إستخلاص معاليم الإشغال الوقتي للطريق العام، **ونسبة تحقيق الأهداف السنوية للإستخلاص.**

6/ إعداد وتوجيه ملفات ضبط الديون:

يسهر الكاتب العام للولاية **بصفته رئيسا للجنة القيادة** على متابعة حسن تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق بما يمكن في أجل أقصاه **موفى شهر مارس 2018** من إستكمال الإجراءات المتعلقة بضبط المبالغ النهائية لديون البلديات، وإمضاء محاضر الإعتراف بالدين وضبط روزنامة الخلاص لديون المؤسسات العمومية والخواص وتوجيهها **في أجل أقصاه الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018** في **6 نظائر على الأقل** إلى:

- **مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة** (نظيرين): لتجميع الملفات وإحالتها إلى المصالح المعنية بوزارة المالية ومتابعة التنفيذ.
- **البلدية** (نظير): لتنفيذ التعهدات المحمولة عليها.
- **المؤسسة العمومية المعنية** (نظير): للإعلام والمتابعة.

- **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** (نظير): لمتابعة التنفيذ وترسيم الإعتماد بالميزانية وإعلام لجنة القيادة بنتائج التنفيذ وإعداد التقارير الدورية.
- **مراقب المصاريف العمومية المختص** (نظير): لمتابعة تنفيذ التعهدات.

ولغاية تيسير عملية إستغلال المعطيات وحسن متابعتها، فيتعين على دائرة الشؤون البلدية بالولاية **إعداد ملفين منفصلين** حسب التصنيف التالي:

- **الملف الأول ويتضمن الوثائق الخاصة ببلديات الولاية المندرجة ضمن قائمة 64 بلدية** مشمولة مباشرة بتحمل الدولة لديونها **كليا أو جزئيا** تجاه للمؤسسات العمومية.
- **الملف الثاني ويتضمن الوثائق الخاصة ببلديات الولاية المندرجة ضمن قائمة 200 بلدية** مشمولة بتسوية ديونها على حساب **مواردها الذاتية.**

ويمكن ربط الصلة بالمصالح المعنية بالوزارة (الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية – الهاتف 70.243.820) لطلب المزيد من الإيضاحات الفنية والإجرائية.

والمرغوب من السادة الولاة ورؤساء النيابات الخصوصية الحرص على **حسن تطبيق مقتضيات هذا المنشور وإيلائه ما يستحقه من عناية ومتابعة،** حفاظا على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة البلدية.

والســـــــــــلام

كاتب الدولة
لدى وزير الشؤون المحلية والبيئة
شكري بن حسن

فهرس الملاحق

الملحق	المحتـــوى
عدد 1	قائمة 28 بلدية المشمولة بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية **بصورة كلية**.
عدد 2	قائمة 36 بلدية المشمولة بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية **بصورة جزئية**.
عدد 3-1	بطاقة خاصة **بتشخيص المديونية لحد 31 ديسمبر 2016** وفقا للمعطيات الواردة من البلديات في إطار التقييم السنوي للمديونية.
عدد 3-2	توزيع **ديون المؤسسات العمومية** المستوجبة الخلاص لحد 31 ديسمبر 2016 وفقا للمعطيات الواردة من البلديات في إطار التقييم السنوي للمديونية وبعد تدقيقها من قبل مصالح الوزارة.
عدد 4	نموذج محضر إعتراف بالدين يهم **64 بلدية** مشمولة **بالتحمل الكلي أو الجزئي** لديون المؤسسات العمومية من قبل الدولة ويتعين ملاءمته مع نظام التسوية الذي تخضع له كل بلدية.
عدد 5	نموذج محضر إعتراف بالدين يهم البلديات المشمولة بتسوية ديون المؤسسات العمومية **على حساب مواردها الذاتية** ويشمل 200 بلدية.
عدد 6	نموذج روزنامة خلاص ديون **الخواص** على حساب الموارد الذاتية للبلدية ويشمل كافة البلديات.
عدد 7	نموذج روزنامة خلاص ديون **المؤسسات العمومية** على حساب الموارد الذاتية للبلدية ويشمل 236 بلدية.
عدد 8	**ملحق تأطيري** للتعريف بآليات تسوية ديون المؤسسات العمومية والخاصة حسب نظام التسوية الذي تخضع له كل بلدية.

ملحق عدد 1: قائمة البلديات المشمولة
بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية بصورة كلية

ع/ر	البلدية
1	**القصرين (*)**
2	**توزر**
3	أم العرائس
4	باردو
5	قرطاج
6	القصر (*)
7	بن قردان
8	**القيروان**
9	**قبلي**
10	حمام الأنف
11	نفطة
12	الرديف
13	**مدنين**
14	سوق الأحد
15	طبرقة
16	الحامة
17	القطار
18	طبربة
19	دقاش
20	سبيطلة
21	المتلوي
22	**الكاف**
23	مارث
24	سيدي بوعلي
25	بوسالم
26	سيدي بو سعيد
27	دوز
28	عين دراهم

(*) بلدية تم تقسيمها في إطار تعميم النظام البلدي.

ملحق عدد 2: قائمة البلديات المشمولة
بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية بصورة جزئية

ع/ر	البلدية
1	الجم
2	تستور
3	العلا
4	المظيلة
5	مطماطة القديمة
6	منزل النور
7	غار الدماء
8	حاجب العيون
9	تلابت
10	تالة
11	غنوش
12	مكثر
13	جبنيانة
14	الدهماني
15	تبرسق
16	الوردانين
17	جمنة
18	مساكن
19	قلعة سنان
20	تمغزة
21	قبلاط
22	حامة الجريد
23	مطماطة الجديدة
24	كسرى
25	السواسي
26	وذرف
27	المرناقية
28	مجاز الباب
29	البطان
30	سبيبة
31	بقالطة
32	منزل حر
33	نصر الله
34	بني خداش
35	السند
36	جربة ميدون

ملحق عدد 3-1:

بطاقة خاصة بتشخيص المديونية

(لحد 31 ديسمبر 2016)

- **الولاية:** .....
- **بلدية** .....

تصنيف البلدية إزاء ديون المؤسسات العمومية:

☐ **تحمل كلي من الدولة**

☐ **تحمل جزئي من الدولة**

☐ **خلاص ذاتي**

المبلغ الجملي لديون البلدية: ..... (بالدينار)

- **جملة ديون المؤسسات الخاصة:** ..... (بالدينار)
- **جملة ديون المؤسسات العمومية (قائمة مصاحبة):** ..... (بالدينار)

الخطة المقترحة لتطهير مديونية البلدية

المعروضة على المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 2017/10/30

(بالدينار)

الديون	ديون المؤسسات العمومية			ديون المؤسسات الخاصة المحمولة على البلدية (2)	المجموع 2+1=3
	المبلغ المحمول على الدولة	المبلغ المحمول على البلدية	الجملة (1)		
المبلغ					
النسبة					

- وضعية الديون لحد 2015/12/31 حسب الملف المعروض على المجلس الوزاري المضيق.

ملحق عدد 3-2:

توزيع ديون المؤسسات العمومية المستوجبة

(محينة لحد 31 ديسمبر 2016)

(بالدينار)

ع/ر	المؤسسة الدائنة	ديون مجدولة	ديون غير مجدولة	جملة الديون
1	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية			
2	الشركة التونسية لكهرباء والغاز			
3	شركة إتصالات تونس			
4	الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه			
5	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية			
6	الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات			
7	المركز الوطني للإعلامية			
8	الشركة الوطنية لتوزيع البترول			
9	المطبعة الرسمية			
10	الوكالة البلدية للخدمات البيئية			
11	الديوان الوطني للتطهير			
12	وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري			
13	الوكالة التونسية للإتصال الخارجي			
14	وكالة التهذيب والتجديد العمراني			
15	ديون لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية			
16	مؤسسات أخرى (ذكرها)			
17	مؤسسات أخرى (ذكرها)			
18	مؤسسات أخرى (ذكرها)			
19	مؤسسات أخرى (ذكرها)			
20	مؤسسات أخرى (ذكرها)			
	المجموع			

ملاحظة: لا تدرج إلا الديون مستوجبة الخلاص والتي حل أجل تسديدها في موفى 2016.

ملحق عدد 4:

نموذج محضر إعتراف بالدين

(يهم 64 بلدية مشمولة بالتحمل الكلي أو الجزئي)

بين الممضين أسفله:

بلدية ..... ممثلة في شخص رئيس نيابتها الخصوصية السيد ..... الكائن مقره بـ .....

من جهة

المؤسسة العمومية (ذكرها) ..... ممثلة في شخص الرئيس المدير العام (أو من يفوضه لذلك) الكائن مقره بـ .....

من جهة أخرى

تنفيذا لتوصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 المتعلق بتطهير مديونية البلديات.

وتطبيقا لمنشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد ..... المؤرخ في ..... المتعلق بتطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.

وتبعا لجلسات لجنة القيادة الجهوية المنعقدة بمقر ولاية ..... في الغرض.

تم ضبط مبلغ الديون المتخلدة بذمة البلدية وتعهداتها كما يلي:

- يتخلد بذمة البلدية مبلغ قدره: (بلسان القلم) ..... **(بالدينار)** أي ..... (بالدينار) **لفائدة مؤسسة (ذكرها)** ..... بعنوان سنة 2016 وما قبلها وتتوفر في شأنها **كامل مؤيدات الصرف** لدى المصالح البلدية طبقا لأحكام مجلة المحاسبة العمومية والتراتيب الجاري بها العمل.

- **تتعهد البلدية** بتسوية **جانب من مبلغ الدين تحدده لاحقا المصالح المعنية بالوزارة** (1) (غير المحمول على ميزانية الدولة) وذلك على حساب **مواردها الذاتية** خلال سنة 2018 أو على قسطين **خلال سنتي 2018 و2019 حسب أهمية مبلغ الدين** (2) وبعدم إبرام ديون جديدة بهذا العنوان.

---

(1) لا يهم سوى البلديات التي تتحمل الدولة ديونها **بصورة جزئية** (الملحق عدد 2).

(2) خلال سنة واحدة بالنسبة للمبالغ التي **تقل عن 50 أد** وخلال سنتي 2018 و2019 للمبالغ التي تفوق 50 أد.

- تتولى **مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة** ضبط المبالغ النهائية المحمولة على ميزانية الدولة **والمبالغ المحمولة على الموارد الذاتية للبلدية** وإعلام هذه الأخيرة بها بالإعتماد على النتائج النهائية لضبط الديون مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها (3).

- يحرص **الكاتب العام للولاية** على إمضاء هذا المحضر من قبل كافة الأطراف المعنية وذلك **في أجل أقصاه موفى شهر مارس 2018** وتوجيهه خلال الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018 في **6 نظائر** على الأقل إلى:

- **مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة** (نظيرين): للتجميع والإحالة إلى مصالح وزارة المالية ومتابعة التنفيذ.
- **البلدية** (نظير): للتنفيذ.
- **المؤسسة العمومية المعنية** (نظير): للإعلام والمتابعة.
- **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** (نظير): لمتابعة التنفيذ وترسيم الإعتماد بالميزانية وإعلام لجنة القيادة بنتائج التنفيذ وإعداد التقارير الدورية .
- **مراقب المصاريف العمومية المختص** (نظير): لمتابعة تنفيذ التعهدات.

حرر بـ ..... بتاريخ .....

رئيس النيابة الخصوصية	**الكاتب العام للولايـــــة** **(رئيس لجنة القيادة)**	**الرئيس المدير العام لمؤسسة** .....

---

(3) تتعهد المصالح المعنية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة بتحيين المبالغ **المحمولة جزئيا على ميزانية الدولة** بالنسبة لـ **36 بلدية** على ضوء المعطيات المحينة لمديونية 64 بلدية بإعتبار أن الأولوية موجهة **للتحمل الكلي** لديون 28 بلدية، **وتخصيص الإعتماد المتبقي لفائدة 36 بلدية في حدود مبلغ 100 م د** مخصصة من ميزانية الدولة.

ملحق عدد 5:

نموذج محضر إعتراف بالدين

(يهم البلديات المشمولة بتسوية ديون المؤسسات العمومية على حساب مواردها الذاتية)

بين الممضين أسفله:

بلدية ..... ممثلة في شخص رئيس نيابتها الخصوصية السيد ..... الكائن مقره بـ .....

من جهة

المؤسسة العمومية (ذكرها) ..... ممثلة في شخص الرئيس المدير العام (أو من يفوضه لذلك) الكائن مقره بـ .....

من جهة أخرى

تنفيذا لتوصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 المتعلق بتطهير مديونية البلديات.

وتطبيقا لمنشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد ..... المؤرخ في ..... المتعلق بتطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.

وتبعا لجلسات لجنة القيادة الجهوية المنعقدة بمقر ولاية ..... في الغرض.

تم ضبط مبلغ الديون المتخلدة بذمة البلدية وتعهداتها كما يلي:

- يتخلد بذمة البلدية مبلغ قدره: (بلسان القلم) ..... **(بالدينار)** أي ..... (بالدينار) **لفائدة مؤسسة (ذكرها)** ..... بعنوان سنة 2016 وما قبلها وتتوفر في شأنها **كامل مؤيدات الصرف** لدى المصالح البلدية طبقا لأحكام مجلة المحاسبة العمومية والتراتيب الجاري بها العمل.

- **تتعهد البلدية** بتسوية **كامل الدين المذكور أعلاه** على حساب **مواردها الذاتية** خلال سنة 2018 أو على قسطين **خلال سنتي 2018 و2019 حسب أهمية مبلغ الدين** (1) وبعدم إبرام ديون جديدة بهذا العنوان.

---

(1) خلال سنة واحدة بالنسبة للمبالغ التي تقل عن 50 أد وخلال سنتي 2018 و2019 للمبالغ التي تفوق 50 أد.

- يحرص **الكاتب العام للولاية** على إمضاء هذا المحضر من قبل كافة الأطراف المعنية وذلك **في أجل أقصاه موفى شهر مارس 2018** وتوجيهه خلال الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018 في **6 نظائر** على الأقل إلى:

- **مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة** (نظيرين): للتجميع والإحالة إلى مصالح وزارة المالية ومتابعة التنفيذ.
- **البلدية** (نظير): للتنفيذ.
- **المؤسسة العمومية المعنية** (نظير): للإعلام والمتابعة.
- **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** (نظير): لمتابعة التنفيذ وترسيم الإعتماد بالميزانية وإعلام لجنة القيادة بنتائج التنفيذ وإعداد التقارير الدورية .
- **مراقب المصاريف العمومية المختص** (نظير): لمتابعة تنفيذ التعهدات.

حرر بـ ..... بتاريخ .....

رئيس النيابة الخصوصية	**الكاتب العام للولايـــــة** **(رئيس لجنة القيادة)**	**الرئيس المدير العام لمؤسسة** .....

ملحق عدد 6:

نموذج روزنامة خلاص ديون الخواص على حساب الموارد الذاتية للبلدية

(تشمل كافة البلديات)

يشهد رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ..... أنه تم ضبط مبلغ **ديون الخواص** مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها بما قدره (بلسان القلم) ..... (بالدينار) أي ..... (بالدينار) لفائدة المؤسسات المعنية، وإعداد **قائمة مفصلة في شأنها** من قبل المصلحة المكلفة بالمالية حيث تتوفر في شأنها **كامل مؤيدات الصرف** طبقا لأحكام مجلة المحاسبة العمومية والتراتيب الجاري بها العمل.

وتتعهد البلدية بتسوية الديون المذكورة أعلاه على إمتداد **سنة 2018** (أو سنتي 2018 و2019 بالنسبة للمبالغ التي تفوق مبلغ 50 أد) حسب الروزنامة التالية:

روزنامة الخلاص (1)

السنة	مبلغ الدين المتعهد به (بالدينار)	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...
2018					
2019					

(1) بيان دورية الخلاص: شهري أو ثلاثي أو سداسي.

وتعمل البلدية على **عدم إبرام ديون جديدة** بهذا العنوان حفاظا على سلامة مؤشراتها المالية.

الكاتب العام للبلدية **الكاتب العام للولايـــــة** **رئيس النيابة الخصوصية**

(رئيس لجنة القيادة)

ملحق عدد 7:

نموذج روزنامة خلاص ديون المؤسسات العمومية على حساب الموارد الذاتية للبلدية

(تشمل كافة البلديات بإستثناء 28 بلدية مشمولة بالتحمل الكلي)

يشهد رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ..... أنه تم ضبط مبلغ ديون **المؤسسات العمومية** مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها بما قدره (بلسان القلم) ..... (بالدينار) أي ..... (بالدينار) لفائدة المؤسسات التي تم إمضاء محاضر إعتراف بالدين في شأنها، حيث تتوفر في شأنها **كامل مؤيدات الصرف** طبقا لأحكام مجلة المحاسبة العمومية والتراتيب الجاري بها العمل.

وتتعهد البلدية بتسوية الديون المذكورة أعلاه على إمتداد **سنة 2018** (أو سنتي 2018 و2019 بالنسبة للمبالغ التي تفوق مبلغ 50 أد) حسب الروزنامة التالية:

روزنامة الخلاص (1)

السنة	مبلغ الدين المتعهد به (بالدينار)	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...	تعهدات الخلاص لشهر ...
2018					
2019					

(1) بيان دورية الخلاص: شهري أو ثلاثي أو سداسي.

وتعمل البلدية على **عدم إبرام ديون جديدة** بهذا العنوان حفاظا على سلامة مؤشراتها المالية.

الكاتب العام للبلدية **الكاتب العام للولايـــــة** **رئيس النيابة الخصوصية**

(رئيس لجنة القيادة)

ملحق تأطيري عدد 8:

آليات تسوية ديون المؤسسات العمومية والخاصة حسب تصنيف مديونية البلديات

(بالإعتماد على تقييم مديونية البلديات لسنة 2015)

ديون المؤسسات العمومية	ديون الخواص

تصنيف البلديات	تحمل الدولة كليا لديون المؤسسات العمومية	تحمل الدولة جزئيا لديون المؤسسات العمومية	خلاص البلدية لديون المؤسسات العمومية على مواردها الذاتية	خلاص البلدية لديون الخواص على مواردها الذاتية
28 بلدية (ملحق عدد 1)	نعم	–	–	نعم
36 بلدية (ملحق عدد 2)	–	نعم	نعم	نعم
مجموع 64 بلدية معنية مباشرة بقرار تحمل الدولة كليا أو جزئيا لديون المؤسسات العمومية				
108 بلدية (ديون تفوق مبلغ 50 أد)	–	–	نعم	نعم
55 بلدية (ديون يقل مبلغها عن 50 أد)	–	–	نعم	نعم
37 بلدية بدون ديون	–	–	–	–
200 بلدية مشمولة بالتسوية الذاتية لديونها (بإستثناء 37 بلدية غير معنية)				
المجموع العام 264 بلدية				